

## مسودة البيان الصادر عن الجمعية العالمية لـ"أنشور ما تدفع"

الأول من شباط/فبراير 2019 - داكار، السنغال

نحن المشاركون في الجمعية العالمية لـ"أنشور ما تدفع" في داكار، السنغال، ممثلو منظمات المجتمع المدني في أكثر من 50 دولة، اجتمعنا للنظر في إنجازاتنا الجماعية كحركة عالمية ولرسم مسار عمل طموح للسنوات الخمس القادمة لجعل إدارة النفط والغاز والمعادن مفتوحة وقابلة للمساءلة ومستدامة وعادلة ومتجاوبة مع جميع الناس. ومن أجل تحقيق رؤيتنا لعالم يستفيد فيه جميع المواطنين من مواردهم الطبيعية حاضراً ومستقبلاً، اعتمدنا استراتيجية عالمية لخمس سنوات، هي "رؤية 2025: جدول أعمال للقطاع الاستخراجي يركز على الناس". وقد قمنا أيضاً بانتخاب قادتنا الجدد في المجلس العالمي واعتمدنا التحديثات التي أُجريت على دليل الحوكمة الخاص بنا.

وستوجّه "رؤية 2025" الجهود التي نبذلها لمطالبة الشركات والحكومات بمزيد من الشفافية ولتوسيع نطاقها بهدف الاستفادة من المعلومات المفصّل عنها، واستخدام البيانات للدفع باتجاه التغيير طويل الأمد، وزيادة مشاركة المواطنين في إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز حركتنا العالمية. وترتكز "رؤية 2025" على تحليل ديناميكيات القوة، كما تمهّد الطريق أمام زيادة التعاون لتعزيز التغييرات المعيارية والسياساتية والسلوكية في القطاع بغية تحسين حياة المواطنين حاضراً ومستقبلاً.

وفي ضوء الفساد المتفشّي، لا سيّما لجهة الرشوة والتدفقات المالية غير المشروعة في القطاع الاستخراجي والتأثيرات الاجتماعية والبيئية السلبية واسعة النطاق والتي لا يمكن عكسها في كثير من الأحيان على المجتمعات، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى حدوث تحوّل عالمي في مجال الطاقة نحو اقتصاد منخفض الكربون، ونظرًا إلى أنّه غالبًا ما لا يتمّ سماع أصوات النساء في عمليات صنع القرار، نقرّر ما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة بشكل مؤثّر في حوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية، والدعوة إلى الكشف عن البيانات المفصّلة حسب النوع الاجتماعي وغيرها من المعلومات ذات الصلة الخاصة بالمرأة في المجتمعات المتضررة من مشاريع النفط أو التعدين، من أجل الضغط لوضع سياسات وإرساء ممارسات تعالج احتياجات النساء وتلبيها؛
- مواصلة المشاركة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعدّدين مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) وشراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزيز أهدافنا الاستراتيجية. وسوف نعمل مع أصحاب المصلحة في هذه المبادرات وغيرها مثل مبادرة التعاقد المفتوح (OCP) لضمان حصول المواطنين على المعلومات التي يحتاجون إليها وامتلاكهم القدرة على استخدام البيانات لتحسين مشاركتهم وانخراطهم بشكل مفيد في عمليات صنع السياسات؛

- الدفاع عن حقوق المواطنين في الحريّات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات. وسيقوم "أنشُر ما تدفع" بالدفاع عن أعضائه وحمايتهم من خلال إطلاق حملات للتضامن والمناصرة وتنسيقها على المستوى العالمي؛
- التواصل المستمر مع حركات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك تلك المعنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والعدالة الضريبية والبيانات المفتوحة والتعاقد المفتوح والعدالة المناخية، بهدف إقامة تحالفات متنوّعة ومرنة دعمًا للتنمية المستدامة والعدالة.

ونحن نتطلّع قدمًا إلى المشاركة في قمة شراكة الحكومة المفتوحة لعام 2019 والمؤتمر العالمي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بالإضافة إلى غيرها من المنتديات، من أجل تعزيز الأولويات العالمية لـ"أنشُر ما تدفع" والعمل جنباً إلى جنب مع الرئيسة القادمة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية السيدة هيلين كلارك.

نحن ندعو:

- المجلس الدولي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى ضمان أن تبقى المبادرة معيارًا عالميًا مناسبًا للشفافية في المجال الاستخراجي من خلال مراجعة معاييرها لتشمل: الإدماج الفعلي للنساء في تنفيذ المبادرة والكشف عن البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي، وشرط نشر العقود والتراخيص والتشجيع على الكشف عن المدفوعات البيئية إلى جانب المدفوعات الاجتماعية المطلوبة، وشرط الكشف عن المعلومات المتعلقة بتداول السلع في كلّ عملية بيع؛
- الحكومات إلى فرض أو تحسين الكشف الإلزامي عن المدفوعات من قبل شركات النفط والغاز والتعدين والتجارة بالسلع الواقعة في نطاق سلطاتها أو المدرجة بشكل علني فيها؛
- الحكومات إلى إنشاء سجلات عامة لأسماء المالكين المستفيدين للشركات التي تعمل على طول سلسلة القيمة في القطاع الاستخراجي من أجل إلقاء الضوء على المالكين الفعليين للشركات في القطاع الاستخراجي؛
- الحكومات والشركات إلى الالتزام بالإفصاح العام عن العقود والتراخيص التي تنظّم العمل في قطاع النفط والغاز والمعادن؛
- الحكومات والشركات والمؤسسات الحكومية الدولية بما في ذلك المصارف الإنمائية متعدّدة الأطراف إلى ضمان إجراء مشاورات ذات مغزى مع المجتمعات المحلية والحصول على موافقتها الحرة المسبقة والمستنيرة (FPIC) قبل السّماح ببدء تنفيذ أيّ مشروع استخراجي مخطّط له أو إدخال أيّ تغييرات جوهرية عليه؛
- الحكومات والشركات والمؤسسات الحكومية الدولية بما في ذلك المصارف الإنمائية متعدّدة الأطراف إلى الاعتراف بأنّ النفط والغاز والمعادن تشكّل ميراثًا مشتركًا بين الأجيال واستكشاف هذا المفهوم عندما يطالب المواطنون بذلك؛

- الشركات لاستخراجية إلى الإفصاح بشكل علني عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الخاصة بها بالإضافة إلى المخاطر الماليّة المرتبطة بالمناخ.

المجلس العالمي لـ"أنشر ما تدفع" بالنيابة عن جميع تحالفات وأعضاء "أنشر ما تدفع"

شادويك يانوس، آسيا والمحيط الهادئ  
دوبليكس كوينزوب، اللجنة التوجيهية لأفريقيا  
تشيهاي موكومبا، أفريقيا الناطقة بالإنكليزية  
مارياتو أمادو، أفريقيا الناطقة بالفرنسية  
أيجول سلطانوف، أوراسيا  
مايلز ليتفينوف، أوروبا وأميركا الشمالية  
أتهايد موتا، أميركا اللاتينية،  
عدنان بهية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
إيزابيل مونيلا، التمثيل العالمي (Global Reach)  
جو وليامز، التمثيل العالمي (Global Reach)